



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 08 ماي 1945 قالمة
كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية



**الملتقى الوطني الأول حول:
الفساد وتأثيره على التنمية الإقتصادية
يومي 24 و 25 أفريل 2018**

أثر الإقتصاد الخفي على المؤشرات الإقتصادية الكلية-الجزائر نموذجاً

د. شبلي دنيا

جامعة باجي مختار، عنابة

doudi2018@gmail.com

ط.د مرابط بلال

جامعة الجزائر 3، الجزائر

Merabetbilal101@gmail.com

د طبائية سليمة

جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر

salimatebaibia@gmail.com

ملخص:

تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على كيفية تأثير الإقتصاد الخفي (غير الرسمي) على بعض المؤشرات الإقتصادية الكلية في الجزائر. وتهدف إلى تحليل القضايا النظرية المرتبطة بوجود الإقتصاد الخفي وذلك من خلال تعريف المقصود بالإقتصاد الخفي، وأسباب نمو هذا الإقتصاد والتعرف على الطرق المختلفة لتقدير حجم المعاملات التي تتم في الإقتصاد الخفي. ثم محاولة التعرف على الآثار السلبية المرتبطة بوجود هذا الإقتصاد، وكذلك الآثار الإيجابية له وأخيراً كيفية التغلب على ظاهرة الإقتصاد الخفي. وقد اخذ الإقتصاد غير الرسمي في الانتشار بصورة ملموسة في الجزائر خلال التسعينيات نتيجة الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية الأمنية التي مرت بها البلاد، فبعد أن كان ظاهرة هامشية، يشهد هذا الإقتصاد في السنوات الأخيرة نمواً مقلقا حيث توسع ليشمل كل القطاعات. وأصبح نموه اليوم يخضع لأهداف أخرى وهي أساس البحث عن أقصى نسبة من الربح غير المصرح به وغير الخاضع للإلتزامات الشرعية المرتبطة بدفع الأعباء الجبائية والإجتماعية وجميع الإلتزامات الأخرى المتعلقة بممارسة النشاط. وإذا لم يتم إتخاذ الإجراءات وطالما لم يتم التحكم في هذه الظاهرة، سيتوسع الإقتصاد غير الرسمي وينمو لفترة طويلة على حساب النشاطات الرسمية.

الكلمات المفتاحية: الإقتصاد الخفي، المؤشرات الإقتصادية، النمو، الإستقرار.

Abstract:

This study attempts to shed light on how the "invisible" economy affects some of the macroeconomic indicators in Algeria. It aims to analyze theoretical issues related to the existence of the hidden economy by defining the meaning of the hidden economy, the reasons for growth of this economy and identifying the different ways of estimating the volume of transactions carried out in the hidden economy. Then try to identify the negative effects associated with the existence of this economy, as well as the positive effects and finally how to overcome the phenomenon of the hidden economy. The informal economy took a significant turn in Algeria during the 1990s as a result of the economic and social security situation in the country. After a marginal phenomenon, this economy has witnessed alarming growth in recent years, expanding to all sectors. And its growth today is subject to other objectives and is the basis for the search for the maximum percentage of the unauthorized quarter and is not subject to the obligations of legitimacy associated with the payment of tax and social burdens and all other obligations related to the exercise of activity. If action is not taken and as long as this phenomenon is not controlled, the informal economy will expand and grow for a long time at the expense of official activities.

Key Words : hidden economy, economic indicators, growth, stability.

تمهيد:

يعتبر الإقتصاد الخفي من الظواهر القديمة في كافة المجتمعات الإنسانية، فجرائم السرقة والنصب والاحتيال والابتزاز وغيرها من الجرائم ذات الدوافع الإقتصادية قديمة قدم الإنسان نفسه على هذه الأرض. كذلك يمكن إفتراض أن جرائم التهريب الضريبي والتحايل على القوانين والإجراءات الحكومية قد بدأت فعليا مع إدخال نظم الضرائب والإجراءات المنظمة لممارسة الأنشطة الإقتصادية المختلفة في المجتمعات المختلفة. إلا أنه مع ذلك فإن الاهتمام بهذه الظاهرة لم يبدأ إلا منذ أعوام قليلة مضت. ويوجد شبه اتفاق بين دارسي الإقتصاد الخفي على أن الظاهرة تشترك فيها كافة دول العالم المتقدم منها والنامي. بل ويمكن التأكيد بأن كل منا قد شارك بالفعل بشكل أو بآخر في أنشطة هذا الإقتصاد، سواء كان يعلم أو لا يعلم أنه يتعامل في الإقتصاد الخفي. على سبيل المثال عندما ندفع نقودا مقابل درس خصوصي لأبنائنا، أو عندما نستدعي سباكا أو نجارا أو غير ذلك، أو عندما نشترى سلعة من بائع جائل. أو عندما ندفع بقشيشا أو رشوة ... الخ، فإننا نتعامل في الإقتصاد الخفي. ذلك إن أمثال هؤلاء لا يكشفون عن مثل هذه الدخول إلى السلطات الضريبية. ونحن نسمع من وقت لآخر من وسائل الإعلام عن قصص حول الإقتصاد الخفي، كذلك قد نسمع عن بعض المعاملات التي تتم بالمقايضة أو نسمع عن بعض الأنشطة والمبادلات غير القانونية التي تتم ولا تسجل أو لا تقاس. ويعد (Gutmann 1977) أول من لفت الانتباه إلى هذه الظاهرة عندما نشر بحثه عن الإقتصاد السفلى Subterranean Economy، والذي أشار فيه إلى أن المعاملات الإقتصادية التي لا يتم تسجيلها ضمن حسابات الناتج القومي ليست بهذا القدر الهين الذي يمكن معه إهمالها. ونتيجة لذلك حاول الكثير من الإقتصاديين إثبات الفرضية التي طرحها Gutmann وذلك من خلال التأكيد من الأهمية النسبية للإقتصاديات الخفية في دول العالم المختلفة. ولقد أثبتت هذه الدراسات إن الإقتصاديات الخفية كما ادعى Gutmann بلغت نسبا لا يمكن إهمالها من إجمالي النشاط الإقتصادي في كل من دول الشرق والغرب. بل وأنها في بعض الحالات تنمو بمعدلات لم تشهدها الإقتصاديات الرسمية. ولقد أدى ذلك إلى تصاعد الاهتمام في الكثير من دول العالم، خصوصا المتقدم منها، بحجم ومستوى نمو أنشطة الإقتصاد الخفي، وما إذا كان الإقتصاد الخفي يتزايد أم لا؟، وما إذا كان من الممكن قياس حجم الإقتصاد الخفي والتحكم فيه؟، وما إذا كانت التكاليف الإجتماعية المصاحبة لوجود الإقتصاد الخفي كبيرة أم لا؟. وغير ذلك من القضايا المرتبطة بوجود هذا الإقتصاد. ولقد أطلقت تعبيرات متعددة على هذا القطاع من الإقتصاد. فقد أسى بالإقتصاد التحتي، والإقتصاد الخفي، والإقتصاد الأسود، والإقتصاد غير المرئي، والإقتصاد المغمور (الغاطس)، والإقتصاد السفلى، والإقتصاد غير الرسمي، والإقتصاد الثاني، والإقتصاد غير المسجل، وإقتصاد الظل، والإقتصاد المقابل، وإقتصاد الباب الخلفي، وغير ذلك. وأيا كانت التسمية فإن الإقتصاد الخفي يعد من الظواهر المعقدة والتي تضم الكثير من الجوانب المختلفة والمتشابكة والتي تحتاج إلى درجة أكبر من التحليل والفهم. ومن هنا تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على كيفية تأثير الإقتصاد غير الرسمي على بعض المؤشرات الإقتصادية الكلية في الجزائر. ومنه يمكن طرح الإشكالية في السؤال التالي: ما أثر الإقتصاد الخفي كأحد مظاهر الفساد على المؤشرات الإقتصادية في الجزائر؟.

كما تهدف الدراسة إلى تحليل القضايا النظرية المرتبطة بوجود الإقتصاد الخفي وذلك من خلال تعريف المقصود بالإقتصاد الخفي، وأسباب نمو هذا الإقتصاد والتعرف على الطرق المختلفة لتقدير حجم المعاملات التي تتم في الإقتصاد الخفي. ثم محاولة التعرف على الآثار السلبية المرتبطة بوجود هذا الإقتصاد، وكذلك الآثار الإيجابية له وأخيرا كيفية التغلب على ظاهرة الإقتصاد الخفي. مع التطرق لدراسة تحليلية لأثر الإقتصاد الخفي على بعض المؤشرات الإقتصادية في الجزائر كجانب تطبيقي للدراسة.

أولا: الإطار النظري للإقتصاد الخفي

يعتبر تعريف الإقتصاد الخفي من الأمور المهمة خصوصا في مجال الدراسات التطبيقية لهذا الإقتصاد. إذ أنه بناء على التعريف سوف تتحدد مهمة القياس أو التقدير. ومن المهم الإشارة إلى أنه ليس هناك اتفاق على تعريف محدد للمقصود بالإقتصاد الخفي. فالمقصود بعبارة الإقتصاد الخفي يختلف من شخص لآخر حسب مفهومه للأنشطة التي تتم في مثل هذا

الإقتصاد. على سبيل المثال فإن مفهوم الإقتصاد الخفي بالنسبة لكل من (1977) Gutmann و (1979) Fiege ينصرف إلى الناتج القومي غير المحسوب، أما بالنسبة لـ (1982) Tanzi فإن الإقتصاد الخفي ينصرف إلى كافة الدخول التي لا يتم الكشف عنها للسلطات الضريبية والتي قد تدخل أو قد لا تدخل ضمن حسابات الدخل القومي (يعتمد ذلك على طبيعة مصادر هذه الدخول). إن كل من هذين التعريفين مهم وكلاهما مفيد ولكن لا بد أن ندرك أن هذين التعريفين ينصرفان إلى أشياء مختلفة. ويتفق الكثير من الباحثين في مجال الإقتصاد الخفي على أن مصطلح الإقتصاد الخفي يضم مجموعة مختلفة من الأنشطة التي تشترك في محاولة التهرب الضريبي أو الحاجة إلى تجنب القيود الروتينية الموضوعة على عملية ممارسة النشاط الإقتصادي. غير أن هناك جانبا لا يمكن إهماله من الأنشطة التي تتم في هذا الإقتصاد بسبب الطبيعة الخاصة لهذه الأنشطة والتي تعد مخالفة للقانون. على سبيل المثال فإن أنشطة الرشوة والعمولات والسرقة وبيع السلع المسروقة وتجارة المخدرات وأنشطة التهريب السلي Smuggling وتهريب الأموال وأنشطة القمار والدعارة وأنشطة المافيا أو فرض الإتاوات... إلى آخر هذه القائمة الطويلة من الأنشطة التي تعد مخالفة للقانون قد تمثل جانبا لا يمكن إهماله. ويشير [1994] Mirus, Roger, & Smith إلى أن ما نطلق عليه بأنشطة الإقتصاد الخفي سيعتمد على المنظور الذي ننظر منه إلى هذا الإقتصاد. فقد ننظر إلى الإقتصاد الخفي على أنه يضم كافة الأنشطة المصاحبة لعمليات التهريب الضريبي الناشئ عن وجود هذا الإقتصاد. أو قد ننظر إليه من منظور أثر وجود هذا الإقتصاد على مدى دقة حسابات الناتج القومي في الإقتصاد ككل. من ناحية أخرى نجد أن بعض الإقتصاديين مثل [1982] Molefsky يشير إلى أن عبارة الإقتصاد الخفي لا تعني أن كافة المعاملات التي تتم في الإقتصاد الخفي لا تسجل في الإحصاءات الرسمية للدخل القومي. فهناك احتمال أن يشمل الإقتصاد الخفي جانبا من المعاملات التي تتم أصلا في الإقتصاد الرسمي. فقد تنتج بعض السلع في الإقتصاد الرسمي، ومن ثم تسجل بالتبعية ضمن حساباته، ومع ذلك يتم إستخدامها في الإقتصاد الخفي، ولا تسجل بالتالي القيمة المضافة التي تتم عليها في الإقتصاد الخفي ضمن حسابات الناتج القومي.

ومما سبق يمكن إعطاء مفهوم للإقتصاد الخفي بأنه "كافة الأنشطة المولدة للدخل الذي لا يسجل ضمن حسابات الناتج القومي إما لتعمد إخفاءه تهربا من الإلتزامات القانونية المرتبطة بالكشف عن هذه الأنشطة، وإما بسبب أن هذه الأنشطة المولدة للدخل بحكم طبيعتها تعد من الأنشطة المخالفة للنظام القانوني السائد في البلاد". ووفقا لهذا المفهوم فإن أنشطة الإقتصاد الخفي تشمل الدخول المولدة بطرق شرعية ولكن لا يعلن عنها للإدارات الضريبية، وكذلك الأنشطة الإجرامية التقليدية مثل الاتجار بالمخدرات والقمار والتهريب وغيرها. وأخيرا عمليات المقايضة التي تتم بدون إستخدام النقود.

1. أسباب نمو الإقتصاد الخفي

تختلف أسباب نمو الإقتصاد الخفي من دولة لأخرى، إلا أنه من الممكن بصفة عامة حصر هذه الأسباب في الآتي:

1.1 ارتفاع مستوى الضرائب: يشير (1982) Hansson إلى أن ارتفاع معدل الضريبة على الدخل الإضافي يمثل العامل الرئيسي في ظهور الإقتصاد الخفي في السويد. فوفقا لمعدلات الضريبة السائدة في السويد يؤدي قيام الممول بعدم الكشف عن دخوله الإضافية إلى تهرب ضريبي نسبته 65% من الدخل غير المكشوف عنها. الأمر الذي يمثل حافزا كبيرا للممولين نحو التهرب الضريبي والتحول نحو الإقتصاد الخفي. ويعطى Hansson مثلا على ذلك في حالة السويد، حيث يشير إلى أن العامل الذي يعمل في الإقتصاد الخفي ساعة إضافية بنصف الأجر الذي يعمل به في الإقتصاد الرسمي سيحصل على إيراد صافي يساوي ضعف إيراده من تلك الساعة إذا ما عمل في الإقتصاد الرسمي ودفع الضريبة المفروضة في الإقتصاد الرسمي عن هذه الساعة الإضافية. ويشير إلى أن آثار ارتفاع معدلات الضريبة، وبصفة خاصة على الدخول الحدية على المدى الطويل، تنعكس في صورة ازدهار للإقتصاد الخفي، وتوفر بالفعل دوافع نحو المخاطرة والتحول نحو الإقتصاد الخفي؛

2.1 النظم والقيود الحكومية: تفرض هذه النظم أو القيود إما بهدف تنظيم ممارسة أعمال معينة أو رفع مستوى الرفاهية الإقتصادية للأفراد وضمان مستويات مناسبة من المعيشة أو الرفاهية أو الأمان. أو قد تفرض بسبب أن الأنشطة ذاتها أنشطة إجرامية أو غير قانونية من المنظور الإقتصادي أو الإجتماعي. وإذا كانت هذه القيود مصحوبة بغرامات مرتفعة ونظام فعال للرقابة فقد تحول دون وجود مثل هذه الأنشطة، إلا أنها للأسف في أغلب الأحوال ستحول هذه الأنشطة إلى

الإقتصاد الخفي. أن الكثير من الدول وبصفة خاصة الدول الصناعية تمنح بعض المزايا لأغراض رفع مستويات الرفاهية العامة للأفراد المقيمين داخل حدود دولهم. وتناسب هذه المدفوعات بصورة عكسية مع الدخل. وعادة ما يبدأ صرفها عندما ينخفض الدخل إلى مستوى معين. وقد تؤدي نظم الضمان الإجتماعي ومدفوعات الرفاهية التي تدفعها الحكومة للأفراد إلى دفعهم نحو دخول الإقتصاد الخفي. فعندما يتعدى الدخل مستوى معين، يصبح الفرد غير مؤهل للحصول على الإعانة الإجتماعية، أو يحصل على جزء منها فقط. وقد يدفع هذا الأمر هؤلاء الأفراد إلى دخول الإقتصاد الخفي حتى لا تتأثر مدفوعات الضمان الإجتماعي لهم؛

3.1 دور المشروعات الصغيرة: المشروعات الصغيرة تميل إلى إجراء معاملاتها باستخدام النقود السائلة، ومن المعلوم أن مجالات الأعمال التي تقوم على استخدام النقود السائلة في إجراء المعاملات تسهل من الأنشطة الخفية. ولهذا السبب نجد أن أى محاولة لتطبيق النظم الضريبية بالقوة يترتب عليها إفلاس عدد كبير من المشروعات الصغيرة، لأن هذه المشروعات تعمل أصلاً في ظل إفتراض عدم وجود ضرائب. ويؤدي تزايد أعداد المشروعات الصغيرة التي تقوم أساساً على استخدام النقود السائلة في إبراء المعاملات إلى زيادة الأهمية النسبية للإقتصاد الخفي في العديد من الدول. حيث يصبح من السهل التهرب من الضريبة عندما يكون حجم المشروعات صغير نسبياً؛

4.1 ندرة السلع: تختلف طبيعة العوامل المسؤولة عن نمو الإقتصاد الخفي من الدول النامية إلى الدول المتقدمة. فمما لا شك فيه أن جانباً كبيراً من التحليل عن أسباب نمو الإقتصاد الخفي تم على أساس حالة الدول المتقدمة، والتي تلعب فيها الضرائب دوراً أساسياً. أما فيما يتعلق بالدول النامية فإن الأمر يختلف بعض الشيء. إذا أننا نواجه في هذه الحالة إقتصاداً على جانب كبير من السيطرة والتحكم فيه من جانب الحكومة ويعانى من عجز في عرض بعض السلع. كما أن جانباً كبيراً من هيكل الضريبة ينصب على الضرائب الغير مباشرة وليس الضرائب على الدخل، والتي يفترض أنها العامل الأساسي في نمو الإقتصاد الخفي في الدول المتقدمة. ولذلك نجد أن السبب الرئيسي في نمو الإقتصاد الخفي في هذه الدول هو نقص عرض السلع الاستهلاكية والرأسمالية، وسهولة التلاعب في السلع التي توفرها الحكومة. والتي يفترض أن يتم توزيعها من خلال المنافذ المختلفة التي تتولى الحكومة الإشراف عليها؛

5.1 دور المعلومات: تلعب المعلومات دوراً حيوياً في أداء الإقتصاد الخفي. فكل من المشتري والبائع في سوق السلع والعمل يحتاجون إلى معلومات عن الأطراف موضع المعاملات التي تتم على أرض الواقع. كذلك قد يكون هناك حاجة إلى المعلومات عن الأسعار والجودة والبدائل المتاحة. وبدون توافر هذه المعلومات فإن السوق لا يمكنه العمل. وعلى ذلك لكي ينمو الإقتصاد الخفي فلا بد من توافر المعلومات بسهولة وبتكلفة قليلة. على أنه تنبغى الإشارة إلى أنه إذا كانت البيانات متاحة بهذه السهولة للأطراف المتعاملة في الإقتصاد الخفي، فإنه من المتوقع أن تكون متاحة أيضاً للحكومة. ومما لا شك فيه أن المعلومات سوف يكون لها تكلفة لمن يريد التعامل في الإقتصاد الخفي. ومن ثم فإن ازدهار الإقتصاد الخفي في هذه الحالة سوف يعنى أن الحكومة أما لا تستطيع جمع هذه المعلومات أو لا ترغب في جمعها أصلاً.

2. طرق تقدير حجم الإقتصاد الخفي

يتفق دارسو الإقتصاد الخفي على أنه من المستحيل تقدير حجم هذا الإقتصاد لأنه أصلاً إقتصاد خفي. إلا أن ذلك لم يمنع من محاولة التوصل إلى تقدير حجم الإقتصاد الخفي. وعندما تمت محاولات لتقدير حجم الإقتصاد الخفي، وجد أن هذه التقديرات متضاربة حتى بالنسبة للإقتصاد الواحد وذلك بسبب عدم الاتفاق على تعريف محدد للإقتصاد الخفي، ومن ثم يختلف التقدير باختلاف تعريف الأنشطة التي يتم تقديرها. ويرى [Frey & Bruno 1982] أن ما يتم قياسه في هذه الدراسات التي تقوم على تقدير حجم الإقتصاد الخفي يعد أمراً غير واضح. فقد يكون حجم المبادلات التي تتم في هذا الإقتصاد، مثال ذلك المبيعات من المخدرات وغيرها من الأنشطة، أو قد يتناول جانباً واحداً فقط من هذا الإقتصاد، مثل عملية التهرب الضريبي. ولذلك فإنهما يريان أنه من الأفضل محاولة تحديد العوامل المسؤولة عن الإقتصاد الخفي بدلاً من محاولة تقديره. وبالرغم من وجهة النظر هذه فإننا لا يمكننا التقليل من أهمية عملية تقدير حجم الإقتصاد الخفي. فلا شك أن إلحاح الحاجة نحو تحديد العوامل المسؤولة عن وجود الإقتصاد الخفي ستعتمد أساساً على مدى كبر أو صغر

حجم الإقتصاد الخفي. فالحاجة الماسة لتمييز العوامل المسؤولة عن الإقتصاد الخفي تنشأ فقط إذا كان حجم هذا الإقتصاد جوهرياً بالدرجة التي تؤثر على أداء الإقتصاد الرسمي. وفيما يلي نتناول المداخل المختلفة التي تناولت عملية تقدير حجم الإقتصاد الخفي.

1.2 مدخل الفروق بين الدخل والإنفاق: يسمى هذا المدخل بأسلوب الفروق المكشوفة بين إنفاق القطاع العائلي ودخله. وبمعنى آخر فإن هذا الأسلوب لتقدير حجم الإقتصاد الخفي يقوم على أساس أن معاملات الإقتصاد الخفي لن تظهر في صورة دخل ولكنها ستظهر في صورة إنفاق. فإذا ما كان ذلك صحيحاً فإن هذه الفروق بين الدخل المسجلة والإنفاق تعطينا معلومات حول حجم الإقتصاد الخفي. ولقد تمت مثل هذه المقارنات للعديد من الدول. على سبيل المثال قام Park [1979] بدراسة عن الولايات المتحدة في محاولة لقياس "الفروق غير المبررة Unexplained Differences" بين تقدير الدخل الشخصي (بواسطة مكتب التحليل الإقتصادي) وتلك الخاصة بالتقديرات المعدلة للدخل على أساس عينة من الإيرادات الضريبية (بواسطة إدارة الضرائب). وبإجراء بعض التعديلات لتجنب اثر الفروق في التغطية الإحصائية لبيانات الحسابات القومية وبيانات الضرائب، وكذلك لاختلاف المفاهيم الخاصة بالدخل، بهدف جعل هذه التقديرات أكثر توافقاً توصل إلى أنه في عام 1977 كانت التقديرات - المعدلة - لبيانات الدخل الكلي بواسطة مكتب التحليل الإقتصادي تتعدى تلك الخاصة بإدارة الضريبة بأكثر من 82 مليار دولار، أو 4% من الناتج المحسوب. أما بالنسبة للسنوات السابقة فقد توصل Park إلى نسب 5.5% عام 1968 و 9.4% عام 1948. ويعنى ذلك أننا لو اعتبرنا ذلك انعكاساً للإقتصاد الخفي فإن تقديرات Park تشير إلى أن حجم الإقتصاد الخفي قد انخفض في الولايات المتحدة الأمريكية منذ الحرب العالمية الأولى. وعلى العكس من تلك التقديرات يشير Frey & Pommerehne [1982] إلى أن الفروق بين قياسات الدخل القومي وتقديرات الدخل القائمة على أساس إيرادات الضريبة (المعدلة) تضاعفت خلال الفترة من 1970-1978 بحوالي 9 أضعاف بالرغم من أن القياسات الرسمية للناتج القومي تشير إلى أن الناتج تزايد 3 مرات فقط. وتنبغي الإشارة إلى ضرورة أخذ الحذر عند تناول هذا المدخل. فمن الممكن أن تكون زيادة الإنفاق عن الدخل راجعة إلى الادخار السلبي، أو بسبب ظروف طارئة أو بسبب العوامل المرتبطة بدورة الحياة Life Cycle. من ناحية أخرى فإن Greenfield [1993] يشير إلى أن هناك احتمال قوى أن يلجأ الأفراد إلى إعطاء إجابات زائفة، أو أنهم قد لا يعلمون أن من يقدمون لهم السلع أو الخدمات يعملون أصلاً في الإقتصاد الخفي.

2.2 مدخل المراجعات الضريبية: يتناول هذا المدخل المعلومات عن الإقتصاد الخفي على أساس الجهود التي تبذلها الإدارات الضريبية لكشف الدخول التي لا يتم الإفصاح عنها. ويتم ذلك من خلال المراجعة الضريبية المكثفة لعينة من الممولين الذين قدموا إقراراتهم الضريبية للتأكد من مدى صحة هذه الإقرارات. ويفترض في هذه الحالة أن يقوم الممول بصورة تطوعية (بالطبع تحت وطأة التهديد القانوني من أن يقع فريسة قوانين التهرب الضريبي) بالكشف عن كافة مصادر دخله. ويقوم هذا الأسلوب على أساس اختيار عينة عشوائية من دافعي الضرائب في المجتمع ثم إخضاع أعمال هؤلاء للفحص الدقيق والمراجعة في محاولة لاكتشاف نسبة التهرب الضريبي ثم تعميم هذه النتائج على المستوى القومي. ويتميز هذا الأسلوب في أنه يعطى تقريبا دقيقا لكمية الدخل التي يتم إخفاؤها من قبل الممولين. على سبيل المثال يشير Greenfield [1993] إلى أن عمليات المراجعة الدورية لعينة من 50000 شخص من دافعي الضرائب في الولايات المتحدة، والتي تمت من جانب إدارة الضرائب في الولايات المتحدة الأمريكية IRS أوضحت أن عمليات إخفاء المستوى الحقيقي للدخل ترتفع بالنسبة لبعض الفئات إلى مستويات خطيرة قد تصل إلى 60%. كذلك يذكر (Hansson 1980) أن هناك نسبة تتراوح ما بين 8% - 15% من الدخول المعلنة لا يتم الكشف عنها في حالة السويد. على أن هذا الأسلوب يعاني من عدة عيوب منها العيوب المصاحبة لعملية المعاينة Sampling بصفة عامة.

3.2 مدخل سوق العمل: ينعكس تصاعد أهمية الإقتصاد الخفي في شكل انخفاض معدلات مشاركة قوة العمل Participation Rates، بالمقارنة بتلك الخاصة بالفترات أو الدول التي تقل فيها أهمية الإقتصاد الخفي. وبالتالي فإن الفرق بين معدلات المشاركة الفعلية وتلك المسجلة بشكل رسمي قد تمكن من تقدير حجم العمالة غير المنتظمة Irregular Labour Force وبالتالي حجم الإقتصاد الخفي. ويقوم هذا المدخل على أساس استخدام المسوحات Surveys التي تتم على

مشاركة قوة العمل Labour Force Participation والتي تكشف عن أن كثيراً من الناس يشاركون في الأنشطة الإقتصادية أكثر مما ينشر بواسطة الإحصاءات الرسمية. ولقد تم استخدام هذا الأسلوب بصفة أساسية بالنسبة لإيطاليا. على سبيل المثال فإن معهد DOXA-ISFOL قدر معدلات المساهمة الفعلية لقوى العمل في إيطاليا عام 1975 بـ 39.5% أي حوالي 4% أعلى من المعدل الرسمي والذي يساوي 35.5%. ومعنى هذه الأرقام أن هناك حوالي 10% من قوة العمل تعمل في الإقتصاد الخفي لإيطاليا عام 1975. أما في عام 1977 فقد قدر معهد ISTAT في إيطاليا تلك النسبة بـ 13% بينما قدرها معهد CRES بحوالي 25% وذلك أخذاً في الاعتبار الأفراد الذين يمارسون أكثر من عمل، وهو ما يعنى أن حجم الإقتصاد الخفي وفقاً لهذا التقدير يتراوح بين 25% إلى 33%. (انظر (Frey & Ponnerehne (1982).

4.2 المداخل النقدية: يعد المدخل النقدي أكثر المداخل التي إستخدمت في تقدير حجم الإقتصاد الخفي كما أنه أكثرها عرضة للانتقاد في ذات الوقت. ويقوم هذا المدخل على إفتراض أساسي مفاده أن معاملات الإقتصاد الخفي تتم أساساً باستخدام النقود السائلة Cash وذلك في محاولة من جانب المتعاملين في هذا الإقتصاد لإخفاء معاملاتهم، والتي يمكن أن يتم اكتشافها إذا تمت هذه المعاملات بوسائل دفع أخرى مثل الشيكات. ومن ثم يفترض أن كبر حجم الإقتصاد الخفي لا بد وأن ينعكس في شكل إرتفاع مستوى الطلب على النقود السائلة. إن هذا الإفتراض يجد من الناحية الواقعية ما يؤيده. على سبيل المثال فإن كافة القضايا التي تم ضبطها داخل مصر والمتعلقة بالاتجار في المخدرات أو العملة أو القمار ... الخ، كانت مصحوبة بضبط أو مصادرة كميات كبيرة من النقود السائلة. لقد دعى هذا الإفتراض المنطقي المهتمين بمجال الإقتصاد الخفي إلى إجراء العديد من الدراسات على الطلب على النقود، في محاولة لتقدير حجم الإقتصاد الخفي. ولقد تمثل التساؤل الأساسي الذي تحاول هذه الدراسات الإجابة عليه في الآتي، " ما هي كمية النقود التي يمكن تداولها في الإقتصاد إذا لم يكن هناك إقتصاداً تحتياً؟". فإذا تم التوصل إلى ذلك فإن الفرق بين الطلب على النقود في الإقتصاد ككل والطلب على النقود اللازم لتمويل المعاملات التي يمكن أن تتم في ظل غياب الإقتصاد الخفي يمثل كمية النقود اللازمة لتمويل معاملات الإقتصاد الخفي. ومن ثم تأتي الخطوة التالية وهي محاولة تقدير كمية المبادلات التي تتم في مقابل كل جنية في الإقتصاد الخفي. أو بمعنى آخر محاولة قياس سرعة تداول النقود في الإقتصاد الخفي، والتي من خلالها يمكن تقدير حجم الإقتصاد الخفي. ويحتاج تقدير سرعة تداول النقود في الإقتصاد الرسمي إلى البحث عن فترة زمنية يفترض أنه لم يكن هناك خلالها إقتصاداً تحتياً، أو كان حجمه ضئيلاً بالشكل الذي يمكن تجاهله. ثم وضع بعض الفروض حول كيفية تغير الطلب على النقود خلال الفترة الزمنية التي تفصل بين الفترة التي يفترض عدم وجود الإقتصاد الخفي خلالها وفترة الدراسة. وفيما يلي نتناول هذه الأساليب النقدية بالتفصيل:

1.4.2 أسلوب معدل النقود السائلة إلى الودائع تحت الطلب Cash/Demand Deposits. يعد (Gutmann (1977) هو أول من إستخدم هذا الأسلوب في تقدير حجم الإقتصاد الخفي في الولايات المتحدة. ويقوم هذا الأسلوب على أساس إفتراض أن معاملات الإقتصاد الرسمي يتم جانب منها باستخدام النقود والجانب الآخر بإستخدام الحسابات الجارية. وأن النسبة بين هذين المكونين للنقود ثابتة. أما معاملات الإقتصاد الخفي فيتم تمويلها أساساً باستخدام النقود السائلة. وعلى ذلك فإن التغيرات الحادثة في معدل النشاط الذي يتم في الإقتصاد الخفي إلى الأنشطة التي تتم في الإقتصاد الرسمي يمكن حسابها من خلال التغيرات التي تطرأ على معدل النقود السائلة إلى الودائع تحت الطلب. ولقد افترض (Gutmann (1977) في دراسته الآتي:

- أن الفترة من 1937-1941 لم يكن يوجد خلالها إقتصاد خفي في الولايات المتحدة. ومن ثم فقد اتخذها كفترة أساس. ولقد قدر معدل النقود السائلة إلى الودائع تحت الطلب في فترة الأساس هذه على أنها تساوي 21.7%. ثم افترض أن هذا المعدل للنقود السائلة Cash إلى الودائع تحت الطلب هو المعدل العادي أو الطبيعي.
- أن معدل النقود السائلة إلى الودائع تحت الطلب ثابتاً، ومن ثم فإن أي زيادة في هذا المعدل لا بد وأن تعكس زيادة في الطلب على النقود السائلة لتمويل المعاملات التي تتم في الإقتصاد الخفي.
- أن سرعة تداول النقود في كل من الإقتصاد الخفي والإقتصاد الرسمي واحدة.

واعتماداً على هذه الفروض استطاع Gutmann تحويل الزيادة في النقود السائلة (الفرق بين معدل النقود السائلة / الودائع تحت الطلب في فترة الأساس ومعدل النقود السائلة / الودائع تحت الطلب في فترة المقارنة) إلى معاملات من خلال استخدام سرعة التداول للنقود المقدر في الاقتصاد الرسمي وذلك وصولاً لتقدير حجم المعاملات التي تتم في الاقتصاد الخفي. ولقد توصل Gutmann إلى النتيجة المعروفة بأن الاقتصاد الخفي يمثل 10% على الأقل من الناتج القومي في الولايات المتحدة في عام 1976. ولقد تمت نفس المحاولة على استراليا مع الفارق في إفتراض أن معدل النقود السائلة إلى الودائع تحت الطلب في فترة الأساس تساوى 30%، وأيضاً تم التوصل إلى تقدير لحجم الاقتصاد الخفي في استراليا يصل إلى حوالي 10% من الناتج القومي الإجمالي. وتتمثل الميزة الأساسية في أسلوب Gutmann هي أن هذا الأسلوب يسمح لنا بتقدير سلسلة زمنية حول حجم النشاط الإقتصادي في الاقتصاد الخفي. يرى (Tanzi (1982b أن متوسط نصيب الفرد من النقود السائلة Currency Per Capita قد يكون متزايداً من الناحية الاسمية بصورة سريعة، أما عندما ننظر إلى هذه الزيادة من الناحية الحقيقية - بأخذ التغيرات الحادثة في الأسعار في الاعتبار - فإن الزيادة تصبح متواضعة. ويدلل على ذلك بأن متوسط كمية النقود السائلة للفرد في الولايات المتحدة من الناحية الحقيقية عام 1980 يقل بنسبة 55% عن تلك النسبة في عام 1945. كذلك فإنه ربما تتأثر نسبة النقود السائلة إلى عرض النقود بسبب التغير في أساليب الدفع مثل التحول من استخدام النقود السائلة في دفع الأجور إلى استخدام الشيكات. وأخيراً فإنه رغم منطقية الإفتراض بأن النقود السائلة هي الوسيلة المستخدمة لتمويل معاملات الاقتصاد الخفي، إلا أنه لا يوجد هناك ما يمنع من استخدام الأساليب الأخرى في تسوية هذه المعاملات. ولقد أدى الوعي بهذه الإمكانية إلى تطوير أساليب نقدية أخرى لتقدير حجم الاقتصاد الخفي مثال ذلك ما قام به Feige عندما استخدم أسلوب المبادلات Transactions Method والذي يقوم أساساً على معادلة فيشر.

2.4.2 أسلوب المبادلات Transactions Method: يستند الأسلوب إلى (Fiege (1979 والذي استخدمه في دراسة له عن الولايات المتحدة الأمريكية. ويقوم هذا الأسلوب على أساس إفتراض أن كل المبادلات التي تتم سواء في الاقتصاد الخفي أو الاقتصاد الرسمي لابد وأن تتم باستخدام النقود (بمعنى آخر فإن هذا المدخل يقوم على أساس إفتراض أنه لا مجال لعمليات المقايضة في الاقتصاد الخفي). كذلك فقد افترض أن العلاقة بين النقود والمبادلات علاقة ثابتة. وبما أنه من الممكن قياس الحجم الكلي للنقود (سواء النقود السائلة أو الودائع تحت الطلب) فإنه من الممكن إشتقاق حجم الناتج القومي الإجمالي باستخدام الأساليب النقدية ثم خصم حجم الناتج القومي الإجمالي للاقتصاد الخفي من هذا الإجمالي لنحصل على تقدير حجم الاقتصاد الخفي. ويعاب على هذا الأسلوب أنه حساس جداً لاختيار فترة الأساس وكذلك الفروض الموضوعية حول سرعة تداول النقود في الاقتصاد الخفي. إن الدراسات التي تناولت هذا المدخل لتقدير حجم الاقتصاد الخفي افترضت أن سرعة تداول النقود في الإقتصادي الخفي والرسمي واحدة. ومما لاشك فيه أن تغيير سرعة تداول النقود في الاقتصاد الخفي سوف ينجم عنه تقديراً مختلفاً لحجم الاقتصاد الخفي.

3.4.2 أسلوب الوحدات النقدية ذات القيم المرتفعة Large Denominations: يقوم هذا الأسلوب على أساس إفتراض أنه عندما يتزايد حجم الاقتصاد الخفي فإن الحاجة إلى النقود السائلة تتزايد. وبالتالي من المتوقع زيادة نسبة الأوراق ذات الفئات النقدية المرتفعة لتسهيل علمية تسوية المعاملات في الاقتصاد الخفي. على سبيل المثال في الولايات المتحدة زادت نسبة التعامل في الورقة النقدية فئة الـ 100 دولار بأكثر من 250% فيما بين عام 1966 إلى عام 1978 في الوقت الذي زادت فيه القيمة الإجمالية للنقد المصدر بحوالي 125%. أما في المملكة المتحدة فقد إرتفع معدل الوحدات النقدية من فئة 10 و 20 جنيهاً من 7% عام 1967 إلى 47.5% عام 1979 (انظر (Frey & pommerehne (1982). ويقوم هذا الأسلوب على أساس إشتقاق حجم الاقتصاد الخفي من خلال نسبة الوحدات النقدية ذات الفئات المرتفعة إلى باقي الفئات. ولقد تعرض هذا الأسلوب أيضاً للنقد على أساس أنه من الصعب أن نعزو إرتفاع معدل وحدات النقود ذات الفئات النقدية المرتفعة إلى وجود الاقتصاد الخفي. ذلك أن محاولة إشتقاق حجم الاقتصاد الخفي من خلال نسبة الوحدات ذات القيم النقدية المرتفعة يواجه مشكلة كبيرة وهي أن جانباً كبيراً من الحاجة إلى إصدار هذه الوحدات قد يعود بالدرجة الأولى إلى عوامل ليس لها علاقة بالاقتصاد الخفي مثل التضخم أو التدهور المستمر في القوة الشرائية للعملة إلى الدرجة التي تجعل عملية إبراء

المعاملات باستخدام الوحدات النقدية ذات القيم النقدية الصغيرة مشكلة كبيرة بالنسبة للمتعاملين. كذلك قد يرجع جانباً كبيراً من الزيادة في النقود ذات الفئات النقدية المرتفعة إلى زيادة مستوى الأجور والادخار من الدخول القانونية حيث تبرز الحاجة إلى وحدات نقدية ذات فئات أعلى.

5.4.2. التهرب من الضريبة والطلب على النقود: أسلوب Tanzi. إنتقد (1982a) Tanzi أسلوب Gutmann بأنه يقوم على مجموعة من الفروض التي لا يمكن قبولها، بصفة خاصة الفرض القائم على أساس أن معدل النقود السائلة إلى الودائع تحت الطلب يتأثر فقط بالتغيرات في حجم الإقتصاد الخفي. ولذلك فقد حاول Tanzi تقدير حجم الإقتصاد الخفي من خلال تقدير دالة طلب على النقود السائلة في الولايات المتحدة خلال الفترة من 1929-1976 وتوصل إلى أن معدل الضريبة ذو أثر معنوي موجب على الكمية التي يحتفظ بها الأفراد من النقود السائلة. لقد قامت إفتراضات Tanzi على أنه إذا كانت معاملات الإقتصاد الخفي تتم باستخدام النقود السائلة فقط، وأن الإقتصاد الخفي ينشأ بسبب الرغبة في التهرب الضريبي فإن تغيير معدل الضريبة في النموذج لا بد وأن يعطى تقديراً لكمية النقود السائلة المرتبطة بوجود الإقتصاد الخفي. وبالتالي يمكن إستخدام هذا الرقم في تقدير حجم الناتج القومي الإجمالي في الإقتصاد الخفي بإفتراض تساوى سرعات التداول في الإقتصاد الرسمي والإقتصاد الخفي. على أن Tanzi قام بفحص العلاقة بين الطلب على النقود السائلة ومستوى الضرائب بصورة أكثر عمقا وذلك من خلال إستخدام نسبة النقود السائلة إلى عرض النقود M2. ولقد افترض Tanzi أن هذا المعدل يتأثر بمجموعتين من العوامل هما العوامل القانونية والعوامل غير القانونية. ومن خلال قياس درجة حساسية الطلب على النقود السائلة لمستوى الضرائب قام Tanzi بتقدير كمية النقود السائلة التي يتم الاحتفاظ بها لأغراض تمويل المعاملات في الإقتصاد الخفي. ثم إستخدم تقدير النقود السائلة المستخدمة في تمويل معاملات الإقتصاد الخفي في تقدير حجم الإقتصاد الخفي وكذلك مستوى التهرب الضريبي. ولقد لاحظ Tanzi بأن التقديرات التي توصل إليها تقل عن الكميات التي يحتفظ بها الأفراد فعلا، مما يعنى أن الفرق بين كمية الطلب على النقود المقدر والطلب الفعلي يرجع إلى النقود غير القانونية التي تستخدم في إجراء المعاملات في الإقتصاد الخفي. وبإفتراض أن سرعة تداول النقود في الإقتصاد الخفي هي نفس سرعة التداول لعرض النقود [M1] في الإقتصاد الرسمي توصل Tanzi إلى تقدير لحجم الإقتصاد الخفي في الولايات المتحدة بأنه يساوى ما بين 3.4% - 5.1% من الناتج القومي الإجمالي، أخذاً في الاعتبار الزيادة التي حدثت في الضريبة خلال فترة التقدير. و ما بين 8.1% - 11.7% من الناتج القومي إذا قارنا مستوى الضرائب في عام 1976 بحالة عدم وجود ضريبة على الإطلاق. ولقد تمت محاولات أخرى لإدخال بعض العناصر الأخرى مثل النظم القانونية أو القواعد المنظمة Regulations وتراوح تقديرات حجم الإقتصاد الخفي بإستخدام هذا الأسلوب ما بين 8% إلى 30% بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، وما بين 7% إلى 17% في السويد، وما بين 6.5% إلى 16% في النرويج.

3. الآثار السلبية والإيجابية للإقتصاد الخفي

1.3 الآثار السلبية للإقتصاد الخفي

إن الإقتصاد الخفي ظاهرة ذات أبعاد متعددة بشكل بالغ التعقيد، كذلك فإن حجمها وأسبابها وخصائصها والنتائج المترتبة عليها لم تفهم بعد بالكامل. أن وجود الإقتصاد الخفي لا يؤدي إلى تشويه بيانات الناتج القومي الإجمالي فقط، وإنما يؤثر على معلوماتنا حول معظم جوانب النشاط الإقتصادى مثل مستويات التشغيل والبطالة وأنماط توزيع الدخل ومستويات الادخار الحقيقي في المجتمع... الخ. وفيما يلي نتناول هذه الآثار بالتفصيل:

1.1.3 فقدان حصيلة الضرائب: إن أول وأهم الآثار السلبية المترتبة على وجود الإقتصاد الخفي هي أن جانباً من الدخل الذي يتم توليده داخل الإقتصاد لا يدفع عنه ضرائب. وعندما يصبح حجم الإقتصاد الخفي جوهرياً فإنه يؤدي إلى فقد جوهري في الإيرادات العامة. ويترتب على الفقد في الإيرادات الناتج عن التهرب الضريبي زيادة مستويات الضرائب على الأنشطة التي تتم في الإقتصاد الرسمي، بمعنى أن معدلات الضرائب التي يتم جمعها على الدخول المسجلة تصبح أكبر من اللازم. كذلك فإن الإيرادات الحكومية ستكون أقل من القدر الذي يجب أن تكون عليه، ومن ثم يصبح عجز الموازنة العامة للدولة أكبر مما يجب.

2.1.3 الأثر على سياسات الإستقرار الإقتصادي: إن النمو السريع الإقتصاد الخفي قد يؤدي إلى فشل سياسات الإستقرار الإقتصادي، حيث يؤدي هذا الجانب من الإقتصاد إلى تشويه المؤشرات الخاصة بسياسة الإستقرار الإقتصادي. ومن ثم فإن هناك احتمال أن يقع صانع السياسة في خطر وصف طرق علاج غير صحيحة بسبب تشخيص غير سليم للمشكلة. فنمو الإقتصاد الخفي ينتج عنه نوع من المغالاة في المؤشرات الرسمية للتضخم والبطالة ومعدلات نمو الناتج. وبالتالي فإن سياسة الإستقرار قد تستجيب لمشكلات غير واقعية. وإذا ما حاولت سياسة الإستقرار الإقتصادي اخذ إجراءات مضادة لمواجهة هذه المشكلات فإن سياسة الإستقرار الإقتصادي سينشأ عنها إجراءات تحدث نوعاً من عدم الإستقرار في الإقتصاد الرسمي، لدرجة أن المشكلات غير الحقيقية تصبح مشكلات حقيقية بمقتضاها يتحول الإقتصاد الخفي من خلال التضخم والبطالة إلى إقتصاد ذو حجم أكبر. وفيما يلي نتناول بعض آثار هذا الإقتصاد على عملية صناعة وأداء السياسات الرامية لتحقيق الإستقرار الإقتصادي:

1.2.1.3 تشوه المعلومات: عندما يكون حجم الإقتصاد الخفي كبيراً فإن درجة اعتمادية البيانات الرسمية ستخفض وتكون المؤشرات الإقتصادية غير مناسبة لعملية صنع السياسة الإقتصادية. وعندما تكون الإحصائيات الإقتصادية متحيزة، ويكون مستخدمى هذه الإحصائيات على غير علم بهذا التحيز، فإن الإقتصاديين يقومون بإجراء توقعات خاطئة وتقديم تحليل غير صحيح لصانعي السياسة، والذين بدورهم يأخذون سياسات خاطئة للتعامل مع المشاكل المختلفة. وعندما تكون التوقعات معيبة والسياسات غير مناسبة، فإن النتائج تأتي على عكس المتوقع لها. ولأن القرارات الإقتصادية المرتبطة بالسياسة تقوم أساساً على المؤشرات الإقتصادية الرسمية والتي لا تأخذ الإقتصاد الخفي في الاعتبار فإن كفاءتها يصبح مشكوكاً فيها؛

2.2.1.3 معدلات البطالة: يعتبر معدل البطالة من الأمور الحيوية من الناحية السياسية، ومن هنا فقد تبدو أهمية الإقتصاد الخفي في قدرته على توفير فرص للعمل لهؤلاء الذين لم يفلحوا في الحصول على فرصة عمل في الإقتصاد الرسمي. وبما أن هذه العمالة عادة ما تكون غير مسجلة فإن الأرقام الرسمية عن معدلات البطالة في الإقتصاد تصبح مغالي فيها. على سبيل المثال فإن هناك إدعاء بأن معدلات البطالة في مصر تضم كافة خريجي الجامعات والمعاهد الفنية ومدارس التعليم الفني. هذا بالإضافة إلى جانب من المتسربين من النظام التعليمي. إلا أنه يمكن القول بأن هناك نوع من المغالاة في هذه الأرقام. لأن جانباً لا بأس به من هؤلاء يعمل بالفعل في الإقتصاد الخفي، من خلال سوق العمل غير المنظم. كذلك يشير (Gutmann 1985) إلى أن حوالي ربع قوة العمل في الولايات المتحدة تعمل في - أو لها صلة ب- الإقتصاد الخفي، سواء أفراد يعملون وظائف إضافية بالإضافة إلى عملهم الرسمي في هذا القطاع وهؤلاء يمثلون حوالي 80% من العاملين في الإقتصاد الخفي أما النسبة الباقية فتعمل في الإقتصاد الخفي بصفة أساسية. ولكن لماذا تتحيز البيانات الرسمية عن البطالة. أن الخطأ يرجع إلى أن معدل البطالة يقوم على أساس المسوحات التي تقوم على إجابات أفراد لا يقولون الحقيقة فيما يتعلق بحالتهم الوظيفية. أن جميع المسوحات التي تتم سواء على نطاق الأسرة أو غيرها تقوم على فرضية أن الأفراد أمناء في إجاباتهم. على أن نتائج هذا الافتراض قد تكون خطيرة ولا يمكن الإستهانة بها؛

3.2.1.3 معدلات النمو الإقتصادي: عندما يتواجد الإقتصاد الخفي فإن معدلات النمو الحقيقي في الإقتصاد سوف تختلف عن معدل النمو المسجل. فإذا كان كل من الإقتصاد الرسمي والخفي ينموان بصورة متوازنة فإن التحيز في المؤشرات عن النمو الفعلي يصبح صفراً. أما إذا تعدى معدل نمو الإقتصاد الخفي معدل النمو الخاص بالإقتصاد الرسمي، فإن معدل النمو الإقتصادي العام في الإقتصاد ككل يصبح أقل من الواقع والعكس. ومن ثم يظهر تشوه المؤشرات الإقتصادية في صورة تقديرات أقل من الواقع، أو تقديرات مغالي فيها عن معدل النمو الإقتصادي. على سبيل المثال فقد بلغت معدلات النمو الأسمى للناتج في الإقتصاد الخفي وفقاً لـ [Gutmann 1979] ما بين 8.1% - 8.3% بالمقارنة بـ 7.9% للإقتصاد الشرعي في الولايات المتحدة وذلك خلال الفترة من 1939-1976. كذلك يشير [Fiege 1979] إلى أن معدلات النمو للإقتصاد الشرعي في الولايات المتحدة بلغت خلال الفترة من 1976-1978 حوالي 11.8% بينما إذا تم أخذ الإقتصاد الخفي في الاعتبار فإن معدلات النمو ترتفع إلى 16.9%. أما في ألمانيا (الغربية سابقاً) فقد بلغت معدلات النمو وفقاً لـ (Duisburg, 1984, p. 219)

في الناتج للإقتصاد الخفي عدة أضعاف معدلات النمو في الإقتصاد الخفي. أكثر من ذلك فإن [1984] Duisburg يشير إلى أنه في حالة الولايات المتحدة الأمريكية كان النمو في المدى الطويل لكل من الإقتصاديان على نحو غير متماثل. ففي بعض الأحيان كان الإقتصاد الخفي ينمو على نمط مخالف لنمو الإقتصاد الشرعي. ففي الوقت الذي كان فيه الإقتصاد الشرعي في حالة كساد كان الإقتصاد الخفي في حالة رواج والعكس. إن العلاقة بين الإقتصاد الرسمي والإقتصاد الخفي تحتاج إلى تناول الأثر على ضغوط العرض والطلب في الإقتصاد الخفي الناتجة عن التغير في أداء الإقتصاد الرسمي في مجالات النمو الإقتصادى والبطالة والتضخم. ذلك أن النمو البطئ أو السالب في الإقتصاد الرسمي ربما يؤدي من خلال تخفيض معدلات الزيادة في الدخول الحقيقية إلى زيادة الضغوط على الأفراد للبحث عن أو تدعيم مصادر الدخول الخاصة بهم، لكي يحافظوا على مستويات المعيشة الحالية أو المتوقعة؛

4.2.1.3 معدلات التضخم: يعنى وجود الإقتصاد الخفي أن معدل التضخم سيكون مغالى فيه، حيث ستميل الأسعار في الإقتصاد الخفي إلى التزايد بمعدلات أقل عن تلك السائدة في الإقتصاد الرسمي، بصفة خاصة عندما يكون الإقتصاد الخفي منافساً للإقتصاد الرسمي في تقديم نفس السلع والخدمات. فأحد جوانب الاستجابة للزيادة في الأسعار هو زيادة حجم النشاط في الإقتصاد الخفي. إذ أنه من المتوقع أن تكون أسعار السلع في الإقتصاد الخفي أقل من الأسعار في الإقتصاد الشرعي بأعبائه الضريبية والإجرائية. وعلى العكس من ذلك فإنه أيضاً من المتوقع في حالة الدول النامية حينما تكون معظم السلع مدعمة أو تخضع للتسعير الجبري أو أن تكون الخدمات محددة مع وجود فائض كبير في الطلب على السلع والخدمات؛

5.2.1.3 السياسة النقدية: إن وجود الإقتصاد الخفي سوف يعنى أن الطلب على النقود لأغراض إجراء المعاملات في الإقتصاد الخفي لا بد وأن يضاف إلى الدوافع الأساسية للاحتفاظ بالنقود. إلا أن مثل هذا الطلب على النقود ليس حساساً للتغيرات في معدلات الفائدة. لأن الحاجة إلى تجنب دفع الضريبة والرغبة في عدم الكشف عن ممارسة أنشطة خفية قوية للغاية. وعلى ذلك تقل مرونة الطلب على النقود بالنسبة لمعدل الفائدة في الإقتصاد ككل، يعتمد ذلك على حجم الإقتصاد الخفي. على سبيل المثال فإنه وفقاً لتحليل كينز / هيكس Keynes/Hicks أو ما يعرف بتحليل IS/LM فإن منحنى LM يصبح أكثر حدة Steeper، ومن ثم على ذلك فإن انتقال منحنى IS إلى جهة اليمين، والناتج عن الزيادة في العجز في ميزانية الحكومة مثلاً سوف يؤدي إلى زيادة معدل الفائدة الحقيقي بصورة سريعة. وبالتالي حدوث ما يسمى بمزاحمة الاستثمار الخاص Crowding out. كذلك فإن وجود الإقتصاد الخفي يؤثر على السياسة النقدية من خلال سلوك الأساس النقدي Monetary Base، أي احتياطات البنوك والنقود السائلة، والتي يفترض أنها تحت تحكم وسيطرة البنك المركزي. وبما أن نسبة النقود السائلة المستخدمة في الإقتصاد الخفي تعتبر مرتفعة، فإن سياسة البنك المركزي ليس لها أي تأثير مباشر على ذلك الجزء من الأساس النقدي.

3.1.3 الأثر على توزيع الموارد: يؤثر وجود الإقتصاد الخفي على أداء الإقتصاد بطرق عدة. ومن المحتمل أن يكون له آثار سلبية على الكفاءة الإقتصادية. على سبيل المثال إذا حدث نمو في الإقتصاد ككل، بما في ذلك الإقتصاد الخفي، فإن الحاجة إلى المزيد من الخدمات العامة سوف تكون أكثر إلحاحاً. وبما أن الضرائب تجمع في هذه الحالة من الإقتصاد الرسمي فقط، فإن مستوى الضرائب على الأنشطة التي تتم في الإقتصاد الرسمي سيزداد. وتؤدي هذه الزيادة في الضرائب إلى دفع المزيد من الأنشطة إلى التحول نحو الإقتصاد الخفي. حيث تزداد العوائد من التهرب الضريبي. وفي ظل هذا الوضع تصبح المنافسة غير عادلة بين الإقتصاد الخفي والإقتصاد الرسمي بالشكل الذي يمكن الإقتصاد الخفي من اجتذاب قدر أكبر من الموارد. فعلى مستوى التحليل الإقتصادى الجزئي يؤدي الإقتصاد الخفي إلى تعديل أسلوب إستخدام العمل والعناصر الأخرى للإنتاج. على سبيل المثال يؤدي انخفاض حجم القاعدة الضريبية إلى وجود فارق بين عناصر الإنتاج المستخدمة في القطاعات التي تخضع للضريبة والقطاعات غير الخاضعة للضريبة وذلك بإعطاء ميزة تنافسية في تكاليف عناصر الإنتاج بالنسبة للأنشطة التحتية غير الخاضعة للضريبة. إن النتيجة المترتبة على ذلك هي إعادة توزيع الموارد بين الأنشطة الأكثر كفاءة والتي تخضع للضريبة والأنشطة الأقل كفاءة والتي لا تدفع الضريبة، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض مستوى الكفاءة في الإقتصاد. فقد

قدر Alm (1985) مقدار الفقد في الرفاهية الناتج عن هذه الفروق في التحصيل الضريبي في الولايات المتحدة الأمريكية بحوالي 28% من إجمالي الضرائب عام 1980، أو حوالي 9% من الناتج المحلي الإجمالي.

2.3 الآثار الإيجابية للإقتصاد الخفي.

يشير Mirus & Smith [1994] إلى أن هناك بعض الفوائد المرتبطة بوجود الإقتصاد الخفي على المستوى القومي. ذلك أن قدرة هذا الإقتصاد على تجنب آثار الإجراءات التنظيمية مثل قوانين الحد الأدنى للأجور والضرائب تجعل هذا الإقتصاد أكثر ديناميكية. ومن ثم أكثر قدرة على الاستجابة بسرعة للتغيرات التي تحدث في ظروف السوق بالمقارنة بالإقتصاد الرسمي. كذلك فإن هذا الإقتصاد سيكون قادراً على تقديم السلعة أو الخدمة بأسعار أقل، وبالتالي يحقق آثاراً توزيعية موجبة من خلال مساعدة محدودى الدخل. ويعنى ذلك أن الإقتصاد الخفي قد يؤدي إلى تخفيض الفروق في توزيع الدخل. كما أن هناك إمكانية أن يساعد نمو الإقتصاد الخفي على إيضاح التغيرات المطلوبة لكي يصبح الإقتصاد ككل في وضع تنافسي. فقد يكون الإقتصاد الخفي أكثر استجابة للظروف والتغيرات على مستوى الإقتصاد بالشكل الذي قد يساعد صانع السياسة الإقتصادية على تبنى عملية التعديل الهيكلي المطلوبة لكي يظل الإقتصاد في وضع أفضل. على أن ذلك لا ينطبق على كافة السلع التي يتم إنتاجها في الإقتصاد الخفي، ويتساءل [1984] Duisburg عما إذا وجود إقتصاد خفي كبير الحجم ومنتج وديناميكي يعد ضرورة لعملية الإستقرار الإقتصادي في الإقتصاديات الحديثة، خصوصاً مع تزايد درجات الجمود Inflexibilities في الإقتصاد الرسمي. ففي بعض الأحوال قد تؤدي بعض جوانب الجمود في الإقتصاد إلى رفع معدلات الإفلاس بين المنشآت ورفع معدلات البطالة. وفي مثل هذه الحالات قد يلعب الإقتصاد الخفي كما يشير Duisburg دور المهدئ الإجتماعي Social Mollifier. بل ويصل الحد بـ (1984) Duisburg إلى القول بأنه " سواء كان الأمر هو استعادة أو المحافظة على الإستقرار الإقتصادي، فإن وجود إقتصاد خفي منتج ومرن أصبح أساساً مهماً لنجاح عملية الإستقرار الإقتصادي" (صفحة 225).

4. كيفية التغلب على ظاهرة الإقتصاد الخفي

يتفق معظم دارسي الإقتصاد الخفي على أن السياسات الإقتصادية سوف تكون أكثر فعالية إذا ما كان حجم الإقتصاد الخفي صغيراً. ومن ثم فقد اقترحت عدة إجراءات للتعامل مع ظاهرة الإقتصاد الخفي في محاولة للقضاء عليه أو التخفيف من حدة الآثار المترتبة على وجوده. لقد أثبتت الدراسات كما سبقت الإشارة إلى أن التهرب الضريبي يلعب دوراً أساسياً في نمو الإقتصاد الخفي. غير أن التهرب الضريبي يرتبط بمعدل الضريبة. فإذا مال هذا المعدل إلى الإرتفاع فإن معدل التهرب الضريبي يرتفع وبالتالي حجم الإقتصاد الخفي. أن معالجة الإقتصاد الخفي الناجم عن إرتفاع مستوى التهرب الضريبي أو إرتفاع معدل التهرب الضريبي لابد وان ترتبط بالآتي:

- ✓ إعادة إصلاح النظام الضريبي؛
- ✓ مراجعة أساس حساب الضريبة ومعدل الضريبة و التصاعد الضريبي؛
- ✓ مراجعة أشكال الكشف عن مصادر الدخل وأساليب التحصيل؛
- ✓ تقليل المستندات والأوراق المطلوبة للمراجعة الضريبية وتبسيط الإجراءات؛
- ✓ مراجعة مدى حدة العقوبات على التهرب الضريبي؛
- ✓ مراجعة مدى ملائمة النظام الضريبي ككل.

ويفترض من الناحية النظرية أن كل شخص يعمل في الإقتصاد الخفي له احتمال اكتشاف أو إمساك متساو مع الآخرين. كذلك فإنه إذا تم القبض عليه فلا بد وأن يخضع لنفس العقوبة أو يدفع نفس الثمن. وبالرغم من بساطة هذا المدخل فإن هناك بعض الأسئلة التي تحتاج إلى إجابة. على سبيل المثال ما هو المعدل الأمثل للكشف عن المتعاملين في الإقتصاد الخفي؟ وما هو مستوى العقوبة الأمثل؟ وما هو المعدل الأمثل للتهرب الضريبي؟. ربما يكون أحد الحلول هو وضع عقوبة أو غرامة عالية جداً مع التقليل من عمليات المراجعة الضريبة لأن العقوبات ليس لها ثمن تقريبا بينما عمليات المراجعة مكلفة للغاية. ومما سبق يتضح أن القضاء على الإقتصاد الخفي مسألة شبه مستحيلة، ففي جميع الدول المتقدمة والنامية سوف يتعايش

الإقتصاد الخفي جنباً إلى جنب مع الإقتصاد الخفي. ومن ثم يصبح السبيل الوحيد أمام صانع السياسة الإقتصادية هو محاولة البحث عن علاج يناسب طبيعة الأسباب التي تقف وراء الظاهرة، والتي تنصب أساساً على تخفيض الحوافز نحو الانضمام إلى هذا الإقتصاد، وزيادة درجة جاذبية الإقتصاد الشرعي بالشكل الذي يجعل حجم الإقتصاد الخفي هامشياً، وذلك في إطار من وزن التكاليف والعوائد المرتبطة بوجود هذا الإقتصاد، وتلك المرتبطة بالقضاء عليه بحيث نصل إلى ما يمكن أن نطلق عليه الحجم الأمثل للإقتصاد الخفي الذي يسمح له بأن يتعايش مع الإقتصاد الرسمي، وبالشكل الذي يقلل من الآثار السلبية للإقتصاد الخفي إلى أدنى مستوى ممكن.

ثانياً: أثر الإقتصاد غير الرسمي على بعض المؤشرات الإقتصادية الكلية في الجزائر

الإقتصاد غير الرسمي هو حقيقة واقعة في كل العالم، بحيث لا يوجد إقتصاد في العالم لا يخلو من دائرة النشاطات غير الرسمية. وهذه الظاهرة أخذت منحى متزايد من سنة لأخرى رغم الجهود التي تبذلها حكومات الدول لمواجهة التزايد المستمر لها. وموضوع الإقتصاد غير الرسمي يحمل الكثير من الجدل بإعتبار أن دائرة أنشطته لا تنفصل عن الإقتصاد الرسمي، لهذا تبقى الدراسات التي تتطرق لهذا الموضوع لا تتعدى المراحل الأولية، وقد برز الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر خلال الثمانينات وتسارع نموه خلال التسعينات، ويشهد تطوراً متزامناً مع المرحلة الانتقالية لإقتصاد الوطني. يشكل الإقتصاد غير الرسمي حالياً أكثر من ثلث الناتج الوطني للدول النامية بما فيها الجزائر، لذا طالب الكثير من الإقتصاديين بضرورة تنظيم الإقتصاد غير الرسمي ودمجه في الإقتصاد الرسمي لكي يعود بالفائدة على الإقتصاد الوطني والحد من تأثيراته السلبية لكونه مصدر للثروة ومخزن للمبادرات، كما يجب معالجة أسبابه التي تعتبر من أهمها كثرة اللوائح والإجراءات التنظيمية وعبئ الضرائب والفساد وأثاره التي تمس كل الأبعاد الإقتصادية والإجتماعية والبيئية والمؤسسية.

1. أثر الإقتصاد غير الرسمي على الناتج الداخلي الخام والتشغيل الكلي

1.1 أثر الإقتصاد غير الرسمي على الناتج الداخلي الخام

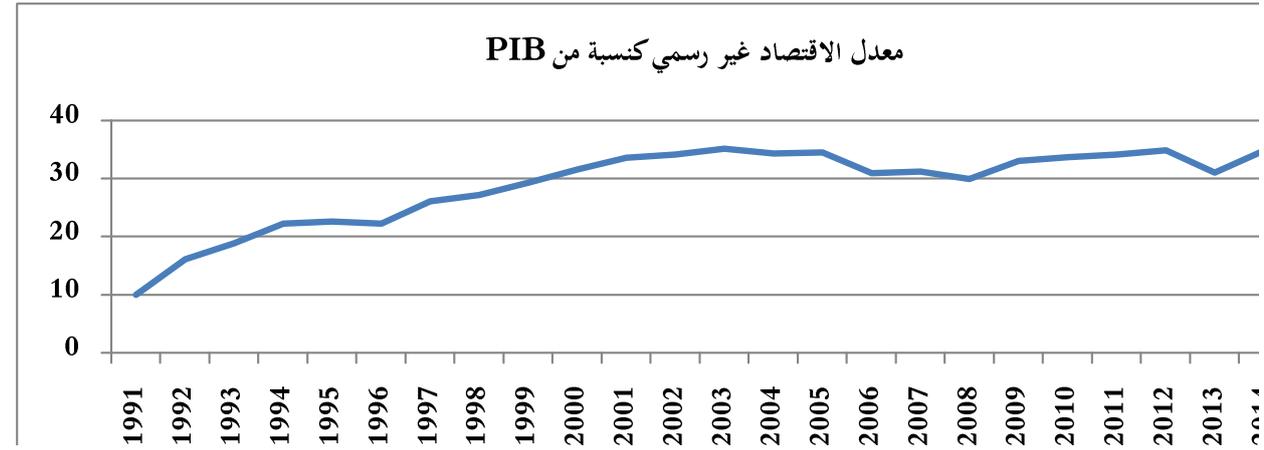
من خلال استقراء بيانات الجدول (01) نلاحظ أن حجم الإقتصاد غير الرسمي في تزايد من سنة لأخرى، حيث كان لا يتجاوز 16.5% سنة 1992 ليصل إلى أعلى مستوى له سنة 2015 حيث بلغ 36% وذلك راجع إلى الأوضاع التي مرت بها البلاد خلال التسعينات وما ترتب عنها من بيروقراطية وفساد، حيث أن تعقد الإجراءات الإدارية سمح بانتشار البيروقراطية. وحسب تقرير ممارسة الأعمال التجارية لسنة 2004 والصادر عن البنك الدولي فإنه هناك عدّة مؤشرات دالة على صعوبة مناخ الأعمال في الجزائر، فعلى سبيل المثال لبدية نشاط أو تأسيس مؤسسة هناك 18 إجراء إداري، وتستغرق هذه الإجراءات 29 يوم، ولكي تحل أي مؤسسة في الجزائر يستغرق الأمر ما يعادل ثلاث سنوات ونصف. بالإضافة إلى انتشار البطالة وارتفاع الأعباء الجبائية والإجتماعية خاصة في سنة 2008 بعد صدور قانون المالية الذي ينص على رفع الضرائب، كما أن أزمة الثقة التي انتشرت في الجهاز المصرفي الجزائري جراء إفلاس بنك الخليفة في 2003 دفعت المستثمرين وأصحاب الفوائض المالية لسحب أموالهم من البنوك وتوجهها إلى السوق الموازية من أجل توظيفها رغبة منهم في تعظيم الربح وتجنب المخاطر التي كان يتصف بها الجهاز المصرفي الجزائري آنذاك.

الجدول (01): معدل الإقتصاد غير الرسمي كنسبة من الناتج الداخلي الخام

السنوات	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
معدل الإقتصاد غير رسمي كنسبة من PIB	10	16.15	18.89	22.31	22.67	22.29	26.08	27.21	29.36	31.61	33.6	34.18	35.16
السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	
معدل الإقتصاد غير رسمي كنسبة من PIB	34.35	34.57	31	31.2	30	33.1	33.68	34.2	34.88	31.02	34.82	36	

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على تقارير ودراسات غير منشورة لـ CREAD

الشكل(01): معدل الإقتصاد غير الرسمي كنسبة من الناتج الداخلي الخام



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على الجدول(01)

2.1 أثر الإقتصاد غير الرسمي على التشغيل الكلي

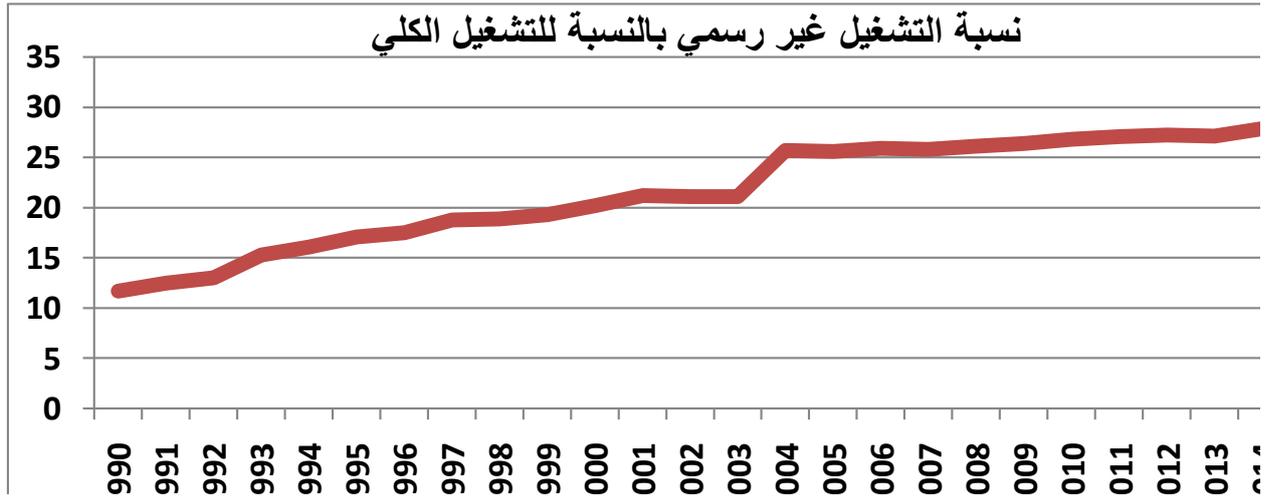
يمثل سوق العمل غير الرسمي السوق الرئيسي الثاني للعمل أين تتزايد فيه حركية العمل بحيث لا يضبطه أي تشريع أو تنظيم قانوني، إذ أن تزايد مستوى البطالة في سوق العمل الرسمي يؤدي إلى تزايد التشغيل في السوق غير الرسمية، ومن خلال الجدول (02) نلاحظ أن نمو التشغيل في تزايد مستمر خلال الفترة (1990-2015) حيث ينمو عندما تتجه الدورة الإقتصادية نحو الهبوط والعكس صحيح. إن تطور العمل غير الرسمي بشكل ملفت للانتباه في الجزائر بحيث ارتفع معدله من 11.7% سنة 1990 إلى 29.3% سنة 2015 والذي يشكل نسبة معتبرة من القوة العاملة في الجزائر. إن الدولة لم تتدخل للقضاء عليه لأنها كانت تراه ظاهرة مؤقتة نشأت نتيجة الأزمة الإقتصادية التي مرت بها البلاد خلال التسعينات وتنفيذها لبرامج الإصلاح الإقتصادي مما تسبب في تسريح آلاف العمال في القطاع العمومي، كما أن العاملين في الإدارات العمومية والمؤسسات الإقتصادية العمومية يزاولون وظائف في السوق غير الرسمية بالموازاة مع وظائفهم الرسمية. وتجدر الإشارة أن القطاع غير الرسمي يوفر أكبر عدد من الفرص للعمل في كل القطاعات وخاصة منها قطاع الزراعة أين يوفر حوالي 610.000 فرصة عمل في 2015 ثم يليه القطاع الخاص ثم التجارة وأخيراً قطاع البناء والأشغال العمومية.

الجدول(02): نسبة التشغيل غير رسمي بالنسبة للتشغيل الكلي

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
نسبة التشغيل غير رسمي بالنسبة للتشغيل الكلي	11.7	12.5	13	15.3	16.1	17.1	17.5	18.8	18.9	19.3	20.2	21.2	21.1
السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
نسبة التشغيل غير رسمي بالنسبة للتشغيل الكلي	21.1	25.7	25.6	25.9	25.8	26.12	26.38	26.83	27.1	27.25	27.13	27.89	29.3

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على تقارير ودراسات غير منشورة لـ CREAD

الشكل(02): نسبة التشغيل غير الرسمي بالنسبة للتشغيل الكلي



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على الجدول (02)

2. أثر الإقتصاد غير الرسمي على الحصيلة الضريبية والموازنة العامة

1.2 أثر الإقتصاد غير الرسمي على الحصيلة الضريبية

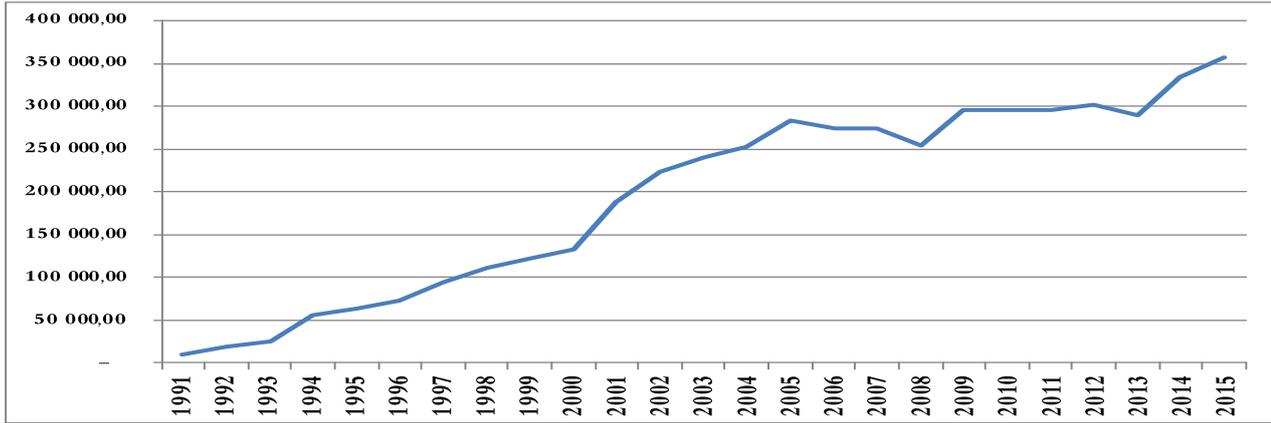
إن تزايد نسبة الإقتصاد غير الرسمي يحد من فعالية النظام الضريبي ويعرقل الضريبة وبالتالي تفقد دورها كمنظم وكأداة للتدخل الإقتصادي للدولة مما يعسق النمو الإقتصادي، فهي تخفض من تشكيل وتكوين الادخار العمومي والذي تعود إليه الدولة لتحقيق مشاريعها ومتطلبات النمو الإقتصادي. يؤدي الامتناع عن أداء الضريبة إلى انخفاض موارد الدولة والتي تؤدي إلى عجز الميزانية (الفرق بين الموارد الحقيقية والمتوقعة يكون سالبا). ومن أجل تغطية هذا العجز تلجأ الدولة لموارد مالية أخرى كالقروض الأجنبية والإصدار النقدي وهذا ما يضر مباشرة بالإقتصاد الوطني. ولتوضيح الأثر الذي يخلفه الإقتصاد غير الرسمي على الإيرادات الضريبية في الجزائر نقوم بحساب الفاقد في الحصيلة الضريبية للفترة الممتدة من 1991 إلى 2014 انطلاقاً من معدل الإقتصاد غير الرسمي بالنسبة للنتائج الداخلي الخام وبالاعتماد على إيرادات الجباية العادية لنفس الفترة. من خلال الجدول (03) يتضح لنا أن قيمة الفاقد في الحصيلة الضريبية خلال فترة الدراسة تميز بالزيادة المستمرة، فبعد أن قدر الفاقد 8730 مليون دج سنة 1991، بلغ سنة 2015 ما قيمته 357198.84 مليون دج، وترجع هذه الزيادة في الفاقد إلى زيادة حجم الإقتصاد غير الرسمي. ويشير حجم الفاقد إلى ضعف الجهد الضريبي وكبر المبالغ التي تضيع من الدولة والتي تؤثر سلباً على الموازنة العامة ونمط تمويلها، وكذا على الجهود التنموية، وفي ظل إرتفاع أسعار البترول يبقى أثر إرتفاع الفاقد الضريبي محدود وغير واضح.

الجدول (03): الفاقد من الضريبة مليون دج

السنوات	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
الفاقد من الضريبة مليون دج	8730	19067,3	450,68	401,08	474,66	066,62	618,24	363,76	168,72	414,29	262,80	503,02	635,04
الفاقد من الضريبة مليون دج	193,8	750,5	250,2	250,3	550,2	723,2	900,8	250,5	111,2	652,8	520,1	198,8	4
السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	
الفاقد من الضريبة مليون دج	253	283	274	274	254	295	295	296	302	289	333	357	
الفاقد من الضريبة مليون دج	5	6	0	3	0	0	8	0	2	0	2	4	

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على تقارير ودراسات غير منشورة لـ CREAD

الشكل (03): الفاقد من الضريبة



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على الجدول (03)

2.2 أثر الإقتصاد غير الرسمي على الموازنة العامة

اتخذت مشكلة الاختلال في الوضع المالي العام أبعاد خطيرة في الإقتصاد الجزائري خاصة خلال التسعينات بشكل ألحق الضرر بقضية الإستقرار الإقتصادي، وكان له انعكاسات سيئة على كل من النمو والوضع الإجتماعي والإقتصادي للبلاد. يعبر العجز المالي عن عدم قدرة الإيرادات العامة على تغطية النفقات العامة وهو ما يسمى كذلك بعجز الموازنة مما يعني عدم كفاية مصادر الادخار العام على تغطية أوجه الاستثمار العام. والجدول رقم (04) يوضح أثر الفاقد الضريبي على الموازنة العامة بحيث أن العجز الموازني في الجزائر يعود إلى ما قبل التسعينات وتحديدا إلى سنة 1986 وذلك نتيجة الأزمة النفطية التي أثرت على الإيرادات العامة وإلى عوامل أخرى كالإقتصاد غير الرسمي وذلك من خلال الفاقد في الحصيلة الضريبية، فهذا الأخير يساهم في تعميق الفجوة بين النفقات والإيرادات العامة للدولة. ومن خلال الجدول نلاحظ أن الفاقد في الحصيلة الضريبية كان بإمكانه زيادة إيرادات الدولة وبالتالي تغطية جزء من عجز الموازنة، والخطورة لا تكمن في حجم العجز المالي فقط بل في نمط تمويله، أي تلك المصادر التي تستخدم لتغطيته والإفراط فيها يكون أحد الأسباب في العديد من الإختلالات الإقتصادية حيث أن الإفراط في الإصدار النقدي يؤدي إلى التضخم وان الإفراط في القروض يؤدي إلى تفاقم التدين، الإقراض الخارجي يؤدي إلى تفاقم العجز في الحساب الجاري ومن ثم تخفيض قيمة العملة الوطنية وزيادة أعباء الديون الخارجية وبالتالي الوقوع في أزمة مديونية، وهو فعلا ما حدث في فترة التسعينات، ولولا إرتفاع أسعار البترول، كما تمكنت الجزائر من التخلص من أزمة المديونية. وعليه فالإقتصاد غير الرسمي وبفضل الفاقد الضريبي ساهم ولو بجزء في عجز الموازنة مما ترتب عنه مديونية خارجية.

الجدول (04): مقارنة الفاقد الضريبي بالنسبة لرصيد الميزانية

السنوات	نسبة العجز إلى PIB	رصيد الميزانية	نسبة الفاقد إلى PIB	الفاقد من الضريبة مليون دج
1991	1.87	16100	1.013	8 730,00
1992	-10.07	-108267	1.77	19 067,33
1993	-13.67	-162678	2.14	25 450,68
1994	-7.2	-107103	3.73	55 401,08
1995	-7.38	-147886	3.12	62 474,66
1996	-2.5	-64300	2.84	73 066,62
1997	-0.26	-7300	3.40	94 618,24
1998	-6.59	-186400	3.90	110 363,76

121 168,72	3.74	-61600	-1.90	1999
132 414,29	3.21	-61000	-1.48	2000
188 262,80	4.42	-70900	-1.67	2001
223 503,02	4.92	29400	0.65	2002
240 635,04	4.57	-210400	-3.99	2003
253 193,85	4.13	-260700	-4.25	2004
283 750,56	3.78	-385200	-5.14	2005

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على تقارير ودراسات غير منشورة للـCREAD

3. أثر الإقتصاد غير الرسمي على البطالة وسعر الصرف

1.3 أثر الإقتصاد غير الرسمي على البطالة

يمثل سوق العمل غير الرسمي السوق الرئيسية الثانية للعمل بحيث يحدد مستوى البطالة في سوق العمل الرسمية، فكلما كانت درجة الاستيعاب قليلة في السوق الرسمية، فإن درجة حركية السوق غير الرسمية تكون كبيرة، والجدول رقم (05) يوضح نسبة التشغيل غير الرسمي إلى إجمالي التشغيل مقارنة بنسب البطالة. من خلاله نلاحظ أنه من سنة 1990 إلى غاية سنة 2000 والتشغيل غير الرسمي والبطالة في تزايد مستمر، بحيث انتقلت معدلات البطالة من 11.7% سنة 1990 إلى 29.5% سنة 2000 نتيجة للضائقة المالية التي مرت بها البلاد والناجمة عن انخفاض أسعار البترول وعجز جل المؤسسات العمومية وعدم قدرتها على توفير المزيد من مناصب الشغل الجديدة، ومن جهة أخرى فإنه في الواقع فإن هذه الزيادة في نسبة البطالة تجد تفسيرها في انخفاض النشاط التنموي في بلادنا خلال هذه الفترة. كون أن التشغيل يعتمد على الاستثمار وهذا الأخير سجل تراجعاً كبيراً خلال هذه السنوات بسبب الظروف الأمنية التي عاشتها البلاد، أضف إلى ذلك الإصلاحات الهيكلية التي قامت بها الجزائر مع صندوق النقد الدولي، فإنها أثرت وبشكل كبير على المؤسسات الإقتصادية العمومية ودفعتها إلى التسريح الجماعي للعمال، أما نتيجة لإعادة هيكلة المؤسسات أو غلقها لعدم إيجاد مصادر تمويل. وتميزت هذه الفترة بفقدان عدد هام من مناصب الشغل، حيث قُدرت بأكثر من 600.000 منصب. كذلك إرتفاع الداخلين الجدد لسوق العمل، حيث كانت الفئة النشطة في تزايد متواصل، فبعد أن كانت تقدر بـ6.56 مليون شخص سنة 1993 إرتفعت لتصبح 8.85 مليون و 9.305 مليون سني 2000 و 2002 على التوالي مما اضطرهم إلى الاندماج في الإقتصاد غير الرسمي وبالتالي زيادة نسبته. وبحلول سنة 2001 بدأت البطالة بالتراجع لكن التشغيل غير الرسمي بقي مواصلاً نموه، وعليه فإن انخفاض نسبة البطالة يرجع إلى سياسة التشغيل المنتهجة من جهة وإلى الإقتصاد غير الرسمي من جهة أخرى. وعليه فإن وجود إقتصاد غير رسمي زاد من الطلب على اليد العاملة أي له أثر إيجابي في تخفيض معدل البطالة.

الجدول (05): مقارنة التشغيل غير الرسمي مع معدلات البطالة

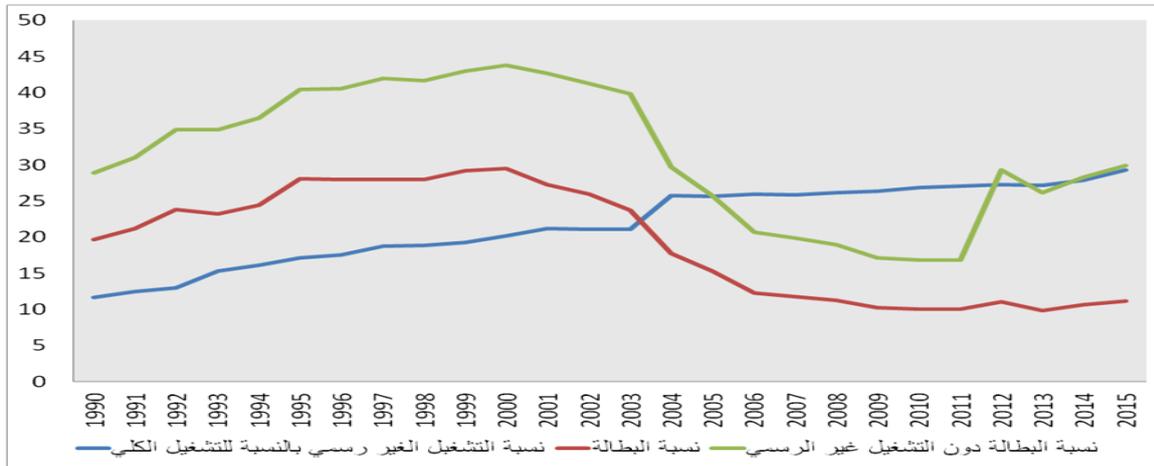
السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
---------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------

41.3	42.71	43.76	42.97	41.65	41.95	40.58	40.42	36.53	34.87	34.87	31.06	28.86	نسبة البطالة دون التشغيل غير الرسمي
25.9	27.3	29.5	29.2	28	28	28	28.1	24.4	23.2	23.8	21.2	19.7	نسبة البطالة
21.1	21.2	20.2	19.3	18.9	18.8	17.5	17.1	16.1	15.3	13	12.5	11.7	نسبة التشغيل غير رسمي بالنسبة للتشغيل الكلي
2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	السنوات
29.9	28.3	26.16	29.26	16.8	16.8	17.13	18.98	19.82	20.66	25.7	29.73	39.81	نسبة البطالة دون التشغيل غير الرسمي
11.2	10.6	9.8	11	10	10	10.2	11.3	11.8	12.3	15.3	17.7	23.7	نسبة البطالة
29.3	27.89	27.13	27.25	27.1	26.83	26.38	26.12	25.8	25.9	25.6	25.7	21.1	نسبة التشغيل غير رسمي بالنسبة للتشغيل الكلي

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على تقارير ودراسات غير منشورة لـ CREAD

الشكل (05): مقارنة التشغيل غير الرسمي مع معدلات البطالة

نسب التشغيل غير الرسمي والبطالة في الجزائر



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول 05

2.3 أثر الإقتصاد غير الرسمي على سعر الصرف

عرف الإقتصاد الجزائري تطبيق عدة نظم لسعر الصرف ارتبطت ارتباطا وثيقا بكل مرحلة من مراحل التنمية بداية من سعر الصرف الثابت وصولا إلى سعر الصرف الموعوم أو المرن المدار، وتميزت فترات هذا التحديد بالطابع الإداري فيما يخص استخدام الوسائل المالية والنقدية في إطار أهداف التنمية، فكان من نتيجة هذا التحديد ضبط سعر الصرف في أطر غير واقعية بالنسبة للنظرية الإقتصادية، وقد أدى تسيير سعر صرف الدينار بهذه الكيفية إلى تحديد تكلفة إدارية وليست إقتصادية للعملة بمعنى أن سعر صرف العملة الوطنية مقارنة بالعملة الأجنبية كانت لا تربطه أي علاقة، وبالتالي يمكن القول أن سعر الصرف كان مفصولا عن الواقع الإقتصادي، وقد أعطى هذا الأسلوب في تسيير سوق الصرف للعملة قيمتين، قيمة أولى تحددها السلطات النقدية، وقيمة ثانية تحدد في السوق غير الرسمية (الموازية) ويتضح هذا جليا من

خلال مراحل تطور الدينار الجزائري، كما هو موضح في الجدول رقم (06) حيث يوضح أن سعر الصرف عرف انخفاضا تدريجيا ابتداء من سنة 1994 وهي سنة تخفيض العملة بـ 40% مع بداية إتباع البنوك التجارية لسياسة القروض المستندية لتمويل التجارة الخارجية ومنه زيادة الطلب على العملة الصعبة مقابل العملة المحلية، بالإضافة إلى ظهور بعض السلع التي كانت مفقودة في السوق الوطنية مما قلل من الطلب على العملة الصعبة. عرف سعر الصرف إستقرارا ابتداء من سنة 2005، إذ بلغت قيمة العملة الصعبة في السوق الموازي 94.5 دج مقابل 96 دج في السوق الرسمية، ويمكن إرجاع ذلك إلى القانون الذي اصدر من قبل السلطات الجزائرية والذي مفاده منع استيراد السيارات من الخارج التي يتجاوز عمرها 03 سنوات، بالإضافة إلى القرار الذي تضمنه قانون المالية لسنة 2004 والمتضمن رفع رأسمال شركات الاستيراد إلى 20 مليون دج مما يعني نقص الطلب على هذه العملة في السوق الموازي. أما في سنوات 2007-2013 فنلاحظ أن سعر الصرف غير الرسمي إرتفع من جديد نتيجة للتطورات التي طرأت على المستوى الدولي أهمها إرتفاع قيمة الاورو مقارنة بالدولار. كما يرجع هذا الإرتفاع أيضا إلى الزيادة في الأجور لفئات كثيرة من عمال القطاع العام وكذا متأخرات الزيادة في الأجور بأثر رجعي ما فتح لهم المجال للإنفاق أكثر.

الجدول (06): تطور سعر صرف الدينار مقابل الأورو في السوق الرسمية وغير الرسمية

السنوات	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
سعر الصرف الرسمي	17.7	-	-	36	-	54.7	57.6	-	66.6	75.3	72.25	78	-
سعر الصرف غير الرسمي	32	-	-	55	-	85	90	-	100	100	85	96	-
السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	
سعر الصرف الرسمي	86	96	93.6	99.7	107	101	93	106	103	103	-	-	
سعر الصرف غير الرسمي	120	130	100	105	120	125	127	142	150	141	-	-	

المصدر: التقرير السنوي للبنك الدولي لسنة 1994، 1999، 2004، 2009، 2014.

4. أثر الإقتصاد غير الرسمي على بعض القطاعات الأخرى

يسبب الإقتصاد غير الرسمي عدة انعكاسات على الإقتصاد الجزائري، فقد انحصرت حصة الشركات المحلية في السوق من جراء النشاطات الصناعية والتجارية غير الرسمية وكذا إرتفاع ظاهرة المنتجات المقلدة وما رافقها من عمليات تزوير للفواتير وخسارة الخزينة العامة لمداخيل من جراء التهرب الضريبي وكذا خسائر في الضمان الإجتماعي نذكر منها ما يلي:

1.4 الأثر على حصة الشركات المحلية الصناعية والتجارية:

تسبب إرتفاع إجمالي الواردات في انحصار حصة الشركات المحلية في السوق، وسجل القطاع الصناعي المحلي أكبر تراجع بنسبة نمو سالبة قدرت بـ 2.2% نتيجة المنافسة غير القانونية وعدم تنافسية القطاع الصناعي وهو ما فتح الباب للقطاع الموازي ليغطي الطلب المتنامي على المنتجات الصناعية التي تراجعت أسعارها في السوق الموازية، مستفيدة من رداءة نوعيتها وإلغاء الرسوم الجمركية، وهي الممارسات التي امتدت خلال السنوات الماضية لتشمل القطاع التجاري، الموسوم بمظاهر غياب الفوترة، وبالتالي عدم وجود ضريبة على القيمة المضافة، والضمان وخدمة ما بعد البيع والتصريح الجبائي. وبالأخذ بعين الاعتبار العمل الرسمي والعمل غير الرسمي في القطاع الرسمي، فإن العمل غير الرسمي يمثل 32% من قوة العمل. كما أن ما نسبته 35% من العمالة غير الزراعية غير مصرح بها في الضمان الإجتماعي، إضافة إلى نسبة مهمة 15% من العمالة الرسمية غير مصرح بها.

2.4 القطاع التجاري:

يعرف القطاع التجاري أكبر نسبة من النشاطات غير الرسمية، فمن بين 1.14 مليون شخص يشتغلون في القطاع التجاري: يشتغل 548 ألف بصفة قانونية، مقابل 592 ألف شخص يشتغلون بطريقة غير قانونية، أو يندشون من دون وجود قانون لنشاطاته، ويوجد بين اللذين يشتغلون بصفة قانونية 100 ألف غير مصرح بهم لدى مصالح الضمان الإجتماعي. وبإضافة الرقم نفسه إلى اللذين يشتغلون بصفة قانونية، يرتفع العدد إلى 700 ألف وظيفة غير قانونية، وهو ما يعادل 60% من العاملين في القطاع التجاري.

خلاصة:

كان الإقتصاد غير الرسمي شبه مجهول في الإقتصاد الجزائري خلال السبعينات، رغم عدم التصريح به رسمياً إلا أنه قد برز خلال الثمانينات نتيجة جمود الإقتصاد والسوق اللذين كانا مسيرين تسييراً إدارياً، مما ولد نقص في المواد الاستهلاكية وظهور ممارسات سلبية، ويحوي الإقتصاد غير الرسمي بين طياته العديد من الأنشطة الإقتصادية التي تولد دخولا ضخمة، لا تدخل في الحسابات الوطنية ولا تخضع للضرائب. وقد اخذ الإقتصاد غير الرسمي في الانتشار بصورة ملموسة خلال التسعينيات نتيجة الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية الأمنية التي مرت بها البلاد، فبعد أن كان ظاهرة هامشية، يشهد هذا الإقتصاد في السنوات الأخيرة نمواً مقلقا حيث توسع ليشمل كل القطاعات. وأصبح نموه اليوم يخضع لأهداف أخرى وهي أساس البحث عن أقصى نسبة من الربح غير المصرح به وغير الخاضع للإلتزامات الشرعية المرتبطة بدفع الأعباء الجبائية والإجتماعية وجميع الإلتزامات الأخرى المتعلقة بممارسة النشاط. وإذا لم يتم إتخاذ الإجراءات وطالما لم يتم التحكم في هذه الظاهرة، سيتوسع الإقتصاد غير الرسمي وينمو لفترة طويلة على حساب النشاطات الرسمية.

الإحالات والمراجع:

- المراجع باللغة الأجنبية:

1. Adam, M. and Ginsburgh, V. (1985) "The Effects of Irregular Markets on Macroeconomic Policy: Some Estimates for Belgium" *European Economic Review*, Vol. 29. pp. 15-33.
2. Alessandrini, S. & Dallago, B. (1987) "The Unofficial Economy: Consequences and Perspectives in Different Economic Systems" Aldershot.
3. Alm, J. (1985) "The Welfare Costs of the Underground Economy" *Economic Inquiry*, Vol. 12. pp. 243 - 63.
4. Becker, W., Buchner, H. & Sleeking, S. (1987) "The Impact of Public Transfer Expenditures on Tax Evasion" *Journal of Public Economics*. Vol. 34. pp. 243-52.
5. Cagan, P. (1958) «The Demand for Currency Relative to Total Money Supply », National Bureau of Economic Research, Occasional Paper No. 62. New York.
6. Contini, B. (1982) "The Second Economy of Italy" in Tanzi (1982).
7. Cowell, F. (1990) "Cheating the Government: the Economics of Evasion" MIT Press.
8. Danesh, A. (1991) "The Informal Economy: A Research Guide" Garland Publishing Inc.
9. Del Boca, D. & Forte, F (1982) "Recent Empirical Surveys and Theoretical Interpretations of the Parallel Economy in Italy" in Tanzi (1982).
10. Dilnot, A. & Morris, C. (1982). "What do we know about the Black Economy in the United Kingdom" in Tanzi (1982).
11. Dongala, J. (1993). "The Informal Sector Trade Among Sub-Saharan African Countries: A Survey and Empirical Investigation" *The Developing Economies*, Vol. 31. pp. 131-72.
12. Duisburg, D.C. (1984). "The Growing Shadow Economy: Implications for Stabilization Policy ". *Intereconomics*, Sept./Oct. PP. 219-25.
13. Fiege, E. (1989). "The Underground Economies. Tax Evason and Information Distortion" Cambridge University Press.
14. Feige, E. (1985) «The meaning of the Underground Economy and the Full Compliance Deficit" in Gaertner & Wenig (1985).
15. Fiege, E (1979) "How Big is the Irregular Economy?" *Challenge*, Nov./Dec.

16. Frey, B. and Hanelore, W. (1983) "What Produces a Hidden Economy? An international Cross Section Analysis ". Economic Journal. Vol. 49.
17. Frey, B, and Pommerehne, W (1982) "Measuring the Hidden Economy: Though this be Madness, There is a Method in it "in Tanzi (1982).
18. Grazia, R. (1982)." Clandestine Employment: A problem of our Times ". In Tanzi (1982).
19. Greenfield, H. I. (1993), " Invisible, Outlawed and Untaxed: America's Underground Economy ". Preaeger.
20. Grossman, G. (1982) "The Second Economy of the USSR ", in Tanzi (1982).
21. Gutmann, P. (1977). "The Subterranean Economy "Financial Analysts Journal, Nov./ Dec.
22. Hansson, I. (1982). "The Underground Economy in a High Tax Country: The Case of Sweden "in Tanzi (1982).
23. Harding, P. & Jenkins, R. (1989). "The Myth of the Hidden Economy "Open University Press.
24. Lemieux, T, Fortin, B. & Frechette P. (1994). "The Effect of Taxes on Labor Supply in the underground Economy ". American Economic Review. vol 84.
25. Macafee, K. (1980). "A Glimpse of the Hidden Economy in the National Accounts of the United Kingdom "in Tanzi (1982).
26. Matthews, K. (1982). "Demand for Currency and the Black Economy in the UK "Journal of Economic Studies, Vol. 9.
27. Mirus, R. & Smith, R. (1994) "Canada's Under Ground Economy "Canadian Business Review. Volume 21.
28. Mirus, R., Smith, R. & Karoleff, V. (1994). "Canada's Under Ground Economy: Update and Critique ". Canadian Public Policy, Vol 20.
29. Molefsky, B. (1982). "America's Underground Economy ", in Tanzi (1982).
30. O'Higgins, M. (1985). "The Relationship between the Formal and Hidden Economies: An Explanatory Note for Four Countries "in Gaertner & Wenig (1985).
31. Park, T, (1979). "Reconciliation Between Personal Income and Taxable Income: 1947 - 1977 "Mimeographed. Bureau of Economic Analysis, Washington DC.
32. Peacock, A. (1983). "The Disaffection of the Taxpayer "Atlantic Economic Journal, Vol. 11. 1
33. Peacock, A. & Shaw, G. (1982). "Tax Evasion and Tax Revenue Loss ", Public Finance, Vol. 37.
- Porter, R. and Bayer, A. (1984). "Monetary Perspective on Underground Economic Activity in the United States "Federal Reserve Bulletin, Vol. 70.
34. Portes, A., Caltells, L. & Benton, L. (1989). "The Informal Economy: Studies in Advanced and Less Developed Countries "Johns Hopkins University Press.
35. Pyle, D. (1989). "Tax Evasion and the Black Economy "The Macmillan Press Ltd.
36. Reuter, P. "The Irregular economy and the Quality of Macroeconomic Statistics ". In Tanzi (1982).
37. Schneider, F. (1986). "Estimating the Size of the Danish Shadow Economy using the Currency Demand Approach: An Attempt ". Scand. J. of Economics, Vol. 88.
38. Smith, S. (1989). "Britain's Shadow Economy "Clarendon Press.
39. Stein, B. (1985). "Subterranean Labor Markets: A Conceptual Analysis "in Gaertner & Wenig (1985).
40. Tanzi, V. (1982). (ed) "The Underground Economy in the United States and Abroad ". Lexington Books.
41. Tanzi, V. (1982). "Underground Economy and Tax Evasion in the United States: Estimates and Implications ". In Tanzi (1982).

- التقارير:

- 1- التقارير السنوية للبنك الدولي.
- 2- تقارير ودراسات غير منشورة للـ CREAD .